نظام الاستثمار التعديني:

التعريف بالنظام:

مجموعة من الأحكام الأولية والعامة والخاصة المتعلقة برخص الاستطلاع والكشف عن المعادن وجمعها واستغلالها في المملكة العربية السعودية.

وقد صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٤٧ وتاريخ ١٤٢٥/٨/٣٠هـ.

أهم أحكامه:

يتضمن نظام الاستثمار التعديني أحكاماً عامة تحدد ملكية الدولة للمعادن والجهة المشرفة على تطبيق النظام واختصاصاتها وضرورة الحصول على الرخص والذين يتم استثناؤهم منها وأنواعها.

والأحكام العامة للرخص التي تبين الشروط الواجب توافرها في طالب الرخصة والإجراءات المختلفة للبت في الطلبات وتحويلها وتعديلها أو رفضها...الخ.

والأحكام العامة برخص الاستطلاع والكشف من حيث إصدار هذه الرخص، والحقوق التي ترتبط بها والتزامات حاملها...الخ.

والأحكام الخاصة برخص الاستغلال (الاستثمار) من حيث الحقوق والالتزامات للجهات الحاصلة على الرخص إضافة إلى الأحكام الخاصة بجميع المواد، والأحكام المالية المرتبطة بالرسوم والإيجار السطحي وحوافز الاستثمار والإعفاء من الرسوم الجمركية...الخ وأحكام العقوبات المرتبطة بتقديم معلومات غير صحيحة أو التأخر عن دفع المبالغ المستحقة للدولة أو التحكيم...الخ.

مزايا النظام:

يوضح للمستثمر السياسات والإجراءات والنماذج المطلوبة للاستثمار في قطاع التعدين وللمزيد من المعلومات عن نظام الاستثمار التعديني يمكن الاطلاع على موقع وكالة الوزارة للثروة المعدنية على شبكة الانترنت **www.dmmr.gov.sa**.

نظام التعاملات الإلكترونية:

التعريف بالنظام:

هو مجموعة من الاحكام العامة الناظمة للتعاملات الإلكترونية مثل التوقيع الإلكتروني، والتصديق الإلكتروني، إضافة إلى القواعد والأحكام المتعلقة بالمركز الوطني للتصديق الإلكتروني في المملكة.

أهم أحكامه ومعالمه:

يهدف نظام التعاملات الإلكترونية إلى ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وتنظيمها، وتوفير إطار نظامي لها يؤدي إلى تحقيق إرساء قواعد نظامية موحدة لاستخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وتسهيل تطبيقها في القطاعين العام والخاص بوساطة سجلات الكترونية، والثقة في صحة التعاملات والتوقيعات والسجلات الإلكترونية وسلامتها، وتيسير استخدامها على الصعيدين المحلي والدولي للاستفادة منها في جميع المجالات، كالإجراءات الحكومية، والتجارة، والطب، والتعليم، والدفع المالي الإلكتروني.

مزايا النظام:

تتجسد مزايا هذا النظام من خلال مواده الناظمة لإزالة العوائق أمام استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، ومنع إساءة الاستخدام والاحتيال فيها.

وهناك العديد من الأنظمة الأخرى بحيث يبلغ عدد هذه الأنظمة لغاية العام ١٤٣٣هـ ٣٦ نظاماً.

ولمزيد من المعلومات عن مضمون جميع الأنظمة يمكن الاطلاع على موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة الأنترنت **www.mci.gov.sa**.